



Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX

Email: info@vob.org

Web Site: www.vob.org

العدد 326 مارس 2010 ربيع الأول/ ربيع الثاني 1431

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين

فصل جديد من المواجهة مع المحتلين، بعد الصفعات الدولية لنظامهم

* أصدرت محكمة خليفية في فبراير 2010 عحكما على الشاب أحمد خزاز بالسجن 6 اشهر مع النفاذ بعد ما وجهت له تهمة تجمهر واعمال شغب ورشق الاملاك العامة بالمولوتوف من سترة. و تجمهر عدد كبير من المتظاهرين بالقرب من دوار واديان امام مركز شرطة سترة وسرعان ما تحولت المنطقة لغضب عارم حيث اقدم المتظاهرون على اشعال الاطارات وغلق الطرق ورشق مركز شرطة سترة بالمولوتوفات، ولكن قوات الشغب بدأت بقمع المتظاهرين لتتحول الشوارع لساحة مواجهة استمرت قرابة الساعتين. وقد اقتحمت القوات قرية واديان والخارجية بالاجياب والقوات التي أرعبت المواطنين. واعتدت فرق الموت الخليفية على 4 اشخاص لا تتجاوز اعمارهم الـ 17 عاماً بالضرب المبرح والاهانة ، وشهد مركز شرطة سترة حالة الطوارئ حيث تواجد اكثر من 16 من سيارات قوات الشغب حول المركز وفي الشوارع العامة ذهابا وايابا.واقدم متظاهرون اخرون على اغلاق الشوارع العامة بالاطارات في قرية الخارجية. وشهدت المنطقة ازدحاما مروريا شديدا، وتوافد للمنطقة 6 اجياب مدججة بالسلاحه سرعان ما عادت لقرية واديان التي تواصلت بها الاحتجاجات لعدة ساعات .



* دعا عضو المجلس الخليفي، عبدالله الدوسري الى شنق الكاتب الصحفي عباس المرشد بدون أن يسميه وذلك على خلفية سلسلة مقالات تاريخية كتبها المرشد الشهر الماضي في صحيفة الوفاق، وقال الدوسري: "ما يزعجنا نشرات تصدرها بعض الجمعيات السياسية التي تندرج موضوعاتها تحت حرية الصحافة فقد قامت هذه النشرات بالسب والشتم والنيل من رموز البلد والنيل من قبائل عربية". وأضاف: "لا يستحق هذا الصحفي الذي قام بهذه النشرات الشنق بدلا من الحبس..." يذكر أن الكاتب الصحفي عباس المرشد قد تلقى تهديدا غير مباشر بالقتل قبل عامين على خلفية مقالات كتبها حول سياسة وزير الديوان الملكي خالد بن أحمد، وفي فبراير العام الماضي أصيبت عينه جراء إطلاق رصاص مطاطي من قبل قوات الشغب. وبعدها بثلاثة أشهر تم توقيف عباس المرشد وعائلته على جسر البحرين — السعودية لأكثر من أربع ساعات. وصادر أفراد من جهاز الأمن الوطني محتويات جهاز الحاسب الآلي " لابتوب" ومجموعة من الأوراق والمذكرات الشخصية للكاتب عباس المرشد. وقد أصدرت منظمات حقوقية عدة بيانات دعت فيها السلطات البحرينية إلى توفير الحماية التامة للمرشد وعائلته.

* إستمرت أكثر القرى في الخروج بالمسيرات والاحتجاج على إستمرار إعتقال الشباب ، فقد كانت قرى الديه ، والدير ، السهلة ، جدحفص ، سترة ، وكرزكان في حالة مستمرة من الخروج والاحتجاج المستمرة ، وبدورها كانت قوات الامن المرتزقة تتصدى بقوة ووحشية مستخدمة الرصاص المطاطي والشوون والغاز المسيل للدموع بغزاة ، وقد عمدت قوات الأمن في نصب نقاط مراقبة عند مداخل القرى المتحركة .

يمكن القول ان الذكرى الثامنة المشؤومة للميثاق السياسي الذي فرضه حاكم البحرين على اهلها، كانت منعظا مهما في التاريخ القصير لمشروع السياسي الذي فرضه على البلاد والعباد بالقوة. ففيما كان الحاكم وطغمته يسعون للاحتفاء بتلك الذكرى السوداء، برزت الى الوجود تطورات عديدة كشفت حالة الضعف والخواء لذلك المشروع الذي لم يعمر طويلا. من تلك التطورات ثلاث قضايا ظهرت تباعا واصبحت تمثل تهديدا خطيرا لذلك المشروع. فما ان حل العام الحالي حتى ظهر تقرير "فريدم هاوس" الذي ألقى كافة الادعاءات الخليفية بالحرية والديمقراطية. فقد أعاد التقرير السنوي الذي تصدره تلك المنظمة المرموقة تصنيف البحرين من دولة تتوفر على "حرية جزئية" الى دولة "لا تتوفر فيها الحرية". ان هذا الاستنتاج خطير جدا في نظر الحكم الخليفي الذي بدأ يتحول الى احتلال غاشم لارض وشعب ويفرض عليهما ما يشاء من قوانين واجراءات غير مشروعة. فهو تأكيد لما كررته المقاومة البحرانية طوال العقود الاخيرة بان آل خليفة رفضوا التحول من عقلية الاحتلال الى عقلية الحكم المدني الحديث، وأصرروا على الاستمرار في نمط التعامل الذي تمارسه قوى الاحتلال اينما وضعت اقدامها. ويؤكد كذلك فشل الدعاية الاعلامية والسياسية التي انفق آل خليفة الملايين عليها ضمن مشروع التشويش والتضليل الذي اعتمد عليه مشروع حمد السياسي. فلن يكون الخليفيون بعد اليوم قادرين على ايهام الآخرين بوجود مشروع سياسي فاعل، فضلا عن كونه ديمقراطيا. وفي الوقت نفسه ستجد المقاومة البحرانية نفسها في موقع يوفر لها قدرا كبيرا من المصدقية امام الرأي العام الدولي ولدى مؤسساته واجهزته. فما دامت البحرين لا تتوفر فيها الحرية فقد اصبحت بلدا محكوما بالقمع والاستبداد الذي يصادر الحريات.

وبصدور تقرير منظمة هيومن رايتس ووج الشهر الماضي فقد اكتملت دائرة الحصار على الاحتلال الخليفي الذي سعى لاستصدار صكوك البراءة من المنظمات الحقوقية الدولية وتشق وزراؤه ومسؤولوه بعدم وجود سجناء سياسيين. لقد ارتكب حكم الشيخ حمد أخطاء استراتيجية فادحة اهمها اعادة فتح السجون على مصاريعها وتسليط المعذبين على الابرياء بلا رحمة. كان باعتقادهم انهم قادرون على اخفاء جرائم التعذيب، اما بمنع الضحايا من اعلان ظلامتهم وتخويفهم من الافصاح عن ذلك، او بابقائهم فترات اطول داخل الزنانات حتى تختفي آثار التعذيب. ولقد فاتتهم المقولة الشهيرة بان الحقيقة تأتي الا ان تظهر نفسها. كان امام الاحتلال الخليفي خياران: فاما ابقاء البحرينيين في قيودهم داخل غرف التعذيب، او الافراج عنهم بعد "اختفاء آثار التعذيب". وكان للخيار الاول تبعاته السياسية، فقد استمرت حركة الشاعر المطالبة باطلاق سراح السجناء، وكانت هناك التقارير والتصريحات الصادرة عن الجهات الدولية، وكان هناك التفاعل الشعبي الذي تحدى الارهاب الخليفي، فلم يجد الحاكم الطاغية سوى اطلاق سراح اغلب السجناء السياسيين برغم صدور احكام قاسية من محاكمه الفرقوشية. وقد اثبت حمد بتلك الخطوة تقاهة نظامه القضائي وعدم اعترافه باحكامه وانه هو الذي يقرر سجن الابرياء او اطلاق سراحهم متى شاء. وتحركت المنظمات الدولية (في ما عدا منظمة العفو الدولية التي استطاع الخليفيون شراء بعض العاملين فيها بالمال) لتظهر ظلامه البحرينيين على ايدي المحتلين الخليفيين. وبذلك تحول المشهد ضد هذا النظام الجائر. وعندما صدر الشهر الماضي تقرير منظمة هيومن رايتس الذي اثبت بدون ادنى شك ممارسة التعذيب بحق البحرينيين على ايدي قوات الاحتلال الخليفية، اتضحت، مرة اخرى، صدقية المقاومة التي كانت تستغيث بالعالم لانقاذ شعبها من برائن العدوان الخليفي.

اليوم يقف البحرانيون مرفوعي الرؤوس، بينما اصبح الخليفيون متهمين بابشع

التمتة صفحة (8)

مؤتمر صحافي بمجلس اللوردات حول التعذيب في البحرين هيو من رايتس ووتيش تؤكد ممارسة التعذيب وتطالب بمعاقبة مرتكبيه



اللورد إيفوري ، وبجانبه كل من جو ستورك وجوشوا

10 فبراير 2010

عقد ظهر اليوم مؤتمر صحافي بمبنى مجلس اللوردات البريطاني دعا اليه اللورد ايفوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان. تحدث في المؤتمر كل من جو ستورك(*) وجوشوا(**) لعرض التقرير الذي اصدرته منظمة هيو من رايتس ووج الامريكية بعنوان "البحرين: عودة الى التعذيب". وكان هذان المسؤولان قد دشنا التقرير يوم الاثنين الماضي في المنامة. اللورد ايفوري افتتح المؤتمر قائلا اننا كنا نعتقد ان التعذيب قد انتهى بعد تقاعد المعذب الشهير، ايان هندرسون. ولكن امامنا اليوم تقرير دامغ يؤكد استمرار ممارسة التعذيب في هذا البلد.

ثم تحدث السيد جو ستورك قائلا: زرت البحرين للمرة الاولى في 1996، في ذروة الانتفاضة الشعبية عندما عمت البلاد التظاهرات والاعتصامات، وكانت الاعتقالات في اوجها. وقد كان البلد معروفا بممارسة التعذيب منذ فترة، وقد اكد تقرير المنظمة ذلك في التقرير الذي اصدرته في 1997. وبعد مجيء الملك حمد الى الحكم تم طرح الاصلاحات: فقد الغيت محكمة امن الدولة وقانون امن الدولة واطلق سراح المعتقلين السياسيين. ولكن لم يتم التحقيق في التعذيب، ولم يتم فحص الضحايا طبيا. وهناك عدد من البريطانيين المتورطين في التعذيب. وفي العقد الاخير كان باستطاعة البحرين الامتناع عن التعذيب تماما. ففي بداية العقد كانت هناك ابناء عن التعذيب. وعندما قدمت البحرين تقريرها الدولي للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في 2005، انكرت وجود تلك الممارسة. ولم نجد انفسنا مضطرين لمناقضة ذلك الادعاء نظرا لعدم وجود اثبات لوجود تلك الممارسة. ولكن بدأت التقارير حول التعذيب تصدر في 2007، وفي البداية لم تكن تلك الادعاءات محددة. وقمنا بارسال رسائل للمسؤولين في البحرين واصدرنا البيانات التي تعبر عن قلقنا ازاء ذلك. ولكن بعد ان توصلت الادعاءات بوجود التعذيب قررنا ان نفحص الوضع انفسنا. وعندما اصدر الملك حمد قرارا بالعفو عن 178 سجيننا سياسيا، وجدنا الفرصة مناسبة لمقابلة بعضهم. فطريقة هيو من رايتس ووج تنطلق على اساس التحدث المباشر مع ضحايا التعذيب. وقام جوشوا بالمبادرة للذهاب للبحرين في يونيو 2009 لمقابلة المعتقلين. وما تزال الحكومة تنكر دعاوى التعذيب وكان علينا ان نثبت ذلك او نفيه. ونعتقد ان التقرير يحتوي على الحقيقة. فقبل عشرة اعوام لم يكن بإمكاننا القيام بما قمنا به من بحث واستقصاء او تنظيم مؤتمر صحافي في البحرين. ولم يكن هناك سجلات طبية. فهذا التقرير يشبه كثيرا لتقرير الاول، ويسلط الضوء على البحرين واجهزتها المشرفة على فرض القانون.

ثم تحدث السيد جوشوا كولانجلو، وقال: ذهبنا الى البحرين وقابلنا عشرين معتقلا. فقد اعتقلوا في ما يتعلق بحوادث ثلاث: الاولى كانت قضية جدحفص التي اتهم فيها الشباب بنهب السلاح من سيارة

الشرطة. وكانت الثانية مرتبطة بقضية كرزكان المرتبطة بحادثة حرق مزرعة احد افراد العائلة الحاكمة، عبد العزيز عطية الله آل خليفة. اما الثالثة فقد ارتبطت بقضية الحجيرة (التي اتهمت فيها مجموعة من البحرينيين بالتدرب على السلاك بالمنطقة المذكورة في سوريا). وعلى اساس المقابلات مع اولئك الاشخاص، تأكدنا من وجود نمط لاساليب التحقيق من قبل جهاز المباحث الجنائية بالعدلية وسجن الحوض الجاف ومقر جهاز الامن الوطني بالقلعة بالمنامة. وتشتمل وسائل التعذيب على ما يلي:

- الصعق الكهربائي باستعمال البنادق الصاعقة
- تعليق المعتقلين من ايديهم وارجلهم على هيئة "الفروج"
- الضرب بالفلقة وهو تعذيب مؤلم جدا.
- الضرب بشكل عام ويشمل اللطم والرفس واستعمال صنوبر الماء البلاستيكي.
- يستخدم هذا التعذيب بهدف انتزاع "الاعترافات" التي تشكل الاساس للادانة.
- في قضية جدحفص كان السؤال الذي يتردد لكل منهم: أين البندقية؟ لمن أعطيتها؟ أين أخفيتها؟
- وقد علمنا ان "الاعترافات" المنتزعة بهذه الطريقة كانت 18 من 19 معتقلا. وقد رفضها القاضي لاحقا. ونعتقد بان الافادات التي قدمها لنا السجناء السابقون "صحيحة" للأسباب التالية:
- 1- انها متشابهة، ويكمل بعضها بعضا، وتؤكد نمطا واضحا من الاساليب.
- 2- انها منسجمة مع بعضها، خصوصا ما يتعلق باستعمال "البندقية الصاعقة". ونعرف من خلال تجربتنا ان السجناء قد يفقدون وعيهم لفترة لحظية عندما يتعرضون لذلك الصعق. وهذا ما اكتشفناه ايضا في هذه الحالة.
- تم تعليق سجناء كثيرون في مستراح احد السلام. فقد تم تقييد السجناء من ايديهم بعد ان وضعت قطعة قماشية لفصل القيد عن الجلد لمنع ترك آثار او اجراء تحقيق مستقل
- اتخاذا اجراءات ضد مرتكبي جرائم التعذيب، بعزلهم او لا ثم محاكمتهم

تتمة المؤتمر الصحفي ص 2

عندما التقينا المدعي العام قال: لم نستلم شكاوى او تظلمات حول سوء المعاملة. وهذا لا يعفيهم من المسؤولية. فالقانون الدولي يطالبهم بالتحقيق في الانتهاكات اينما وقعت. وقال وزير الداخلية انهم قاموا ببعض التحقيقات، وان هناك تحقيقات اخرى قادمة.

•نوصي ايضا بتشكيل لجنة مستقلة للنظر في الامر
•ونوصي ايضا بدفع تعويضا للضحايا، اذ لم يدفع اي تعويض قط لهم.

•كما نهيب بالدول التي لها علاقات امنية بحكومة البحرين (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) تشجيع حكومة البحرين على اصلاح سلوكها

واشار السيد ستورك ان ممثلين عن سفارات تلك الدول حضروا المؤتمر الصحافي الذي عقدته المنظمة في المنامة "وهم يعرفون قلقنا".

واضاف اللورد ايفوري اقتراحا آخر يتمثل بدعوة المقرر الخاص حول التعذيب لزيارة البحرين. وقال السيد جو ستورك ان المندوب السامي لحقوق الانسان سوف يزر البحرين في شهر ابريل.

وفي الفقرة الاخيرة للمؤتمر الصحفي استعرض اللورد ايفوري الوضع الحالي للناشط الميداني في الاحتجاجات والاعتصامات التي تحدث في البحرين على سعد البالغ من العمر 26 عاما واشار الى تعرضه الى اكثر من ثمانية اعتقالات في الفترة من 1998 والى 2007 و في بعضها قد تم تعريضه الى بعض من اشكال التعذيب التي تم الاشارة اليها في تقرير منظمة هيومن رايتس ووج. ولكن في نهاية ابريل الماضي تعرض هو وزميلة الذي توفي في الحادث الى تهجير سيارتهم التي كانا يستقلونها وقد اودت هذه الحادثة الى فقدانه بصره بصورة تامة والى الابد.

وبعد المؤتمر الصحفي قاما المسؤولين الامريكين الذين دشنا التقرير بعقد لقاء مع مسئولين في الخارجية البريطانية لاطلاعهم على وقائع التقرير و توصياته ودور الحكومة البريطانية بحث حكومة البحرين في الحد من استخدام اساليب التعذيب في التحقيق و داخل السجون ضد المعتقلين السياسيين.

(*) جو ستورك: نائب مدير قسم الشرق الاوسط بمنظمة هيومن رايتس ووج

(**) جوشوا كولانجيلو برايان: مستشار لمنظمة هيومن رايتس ووج، ومحام كبير مع شركة دورسي وويتني في نيويورك. بصدر هذا التقرير وتقرير فريدم هاوس قبله، بدا النظام عاريا تماما، فقد فشل مشروعه السياسي في جانبيه السياسي والحقوقى، وستكون لذلك اصداء في الدول الغربية خصوصا اذا صاحب ذلك نهضة داخل البلد، وتصعيد سياسي مباشر لاكمال فشل المشروع تماما"

"•والنهضة يجب ان تكون نهضة رجل واحد باعلان المسيرات المفتوحة، فالنظام لن يجروا على مواجهتها، وان واجهها فسوف يدفع اثمانا مضاعفة "



ضحية التفجير
الغادر على سعد

تزايد مزاعم التعذيب ضد الموقوفين بتهم جنائية

فبراير 2010

يتابع مركز البحرين لحقوق الانسان بقلق شديد تزايد مزاعم التعذيب الممنهج الذي يستهدف المعتقلين والموقوفين بتهم جنائية أو اولئك المحتجزين على خلفية الاحتجاجات المتواصلة نتيجة تردي الوضع السياسي والاقتصادي في البحرين، ففي الوقت الذي أطلقت فيه منظمة "هيومان رايتس ووتش" تقريرها حول عودة التعذيب في سجون البحرين كان ضباط ومسؤولون في إدارة التحقيقات الجنائية يُخضعون المزيد من الضحايا للتعذيب.

فبعد ثلاثة أيام من تنفيذ السلطات البحرينية لما جاء في تقرير "هيومان رايتس ووتش" تقدم المواطن (ع.ج) بشكاوى إلى مركز البحرين لحقوق الانسان يزعم فيها تعرضه للتعذيب الشديد من قبل ضباط تابعين لإدارة التحقيقات الجنائية بالعدلية. وتحدث السيد عن معاناته التي استمرت قرابة الأربعة أيام إثر إلقاء القبض عليه مؤخرا على خلفية قضية جنائية.

والحادثة كما يرويها السيد (ع.ج) بدأت وهو عائد إلى منزله عندما تفاجأ بعدة أشخاص يحيطون به بعد نزوله من السيارة حيث تم اقتياده إلى مبنى التحقيقات الجنائية وهو المكان الذي زعم انه تعرض فيه للتعذيب والضرب المبرح على جميع أنحاء جسمه. وفي اليوم التالي أوقفوه لساعات وأخذ لماكن آخر ربطت فيه رجليه بيديه مع بعضهم وهو جالس وتم إدخال العصا بينهم وتعليقه بطريقة (الفلكة) -احدى الطرق المعروفة للتعذيب عند أجهزة الأمن في البحرين- ومن ثم ضربه بقضيب بلاستيكي " الهوز" على أخصمص القدمين حتى تورمت رجليه واسودت.

وبعد ذلك جاءوا بجهاز أسود اللون بطول ذراع اليد وفيه مؤشران بارزان إلى الأمام، واستخدموه لصعق الضحية بالكهرباء عدة مرات حتى سقط أرضاً من شدة التعب، إلا أن ذلك لم يشفع له لدى معذبيه الذين استمروا في ضربه وركله وصعقه في جميع أنحاء جسمه لكي يعاود الوقوف قسراً. وكانت آثار التعذيب واضحة على أنحاء جسده مدعومة بثلاثة تقارير طبية صادرة من جهات مختلفة تثبت تعرضه لإصابات وجروح وكدمات في مناطق عدة. ويزعم الضحية إن عمليات التعذيب التي تعرض لها كانت تحت إشراف مباشر من الملامين علي وفهد الفضالة .

ويلاقي السجناء والموقوفين على خلفية قضايا جنائية عادة تعذيب يتجاوز في شدته حجم التعذيب الذي يتعرض له الموقوفون العاديون حيث يمعن معذبهم في إيدائهم والتككيل بهم وذلك لقناعتهم بأن هؤلاء الموقوفون لا يجدون تعاطفاً من أفراد المجتمع ولا مؤسساته. كما أن أسر هذه الضحايا تتلأأ في التقدم بشكاوى ضد معذبهم لتفادي الوقوع في حرج نتيجة طبيعة التهم الموجهة لهم.

ففي الأشهر والسنوات الماضية توفي عدة موقوفين بتهم جنائية وغيرها في سجون التحقيقات الجنائية بمملكة البحرين في ظروف



آثار التعذيب على قدمي الضحية

غامضة . وكانت السلطات الأمنية توجد مبرراً وتفسيراً لكل حالة وفاة، غير أن مركز البحرين لحقوق الانسان يرجح أن وفاة بعض هؤلاء الضحايا ربما كانت نتيجة سوء المعاملة والتعذيب الشديد الذي مورس ضدهم أثناء فترة

التحقيق والاحتجاز.

ويخشى مركز البحرين لحقوق الانسان من تحول التعذيب الممنهج إلى واقع يعاني منه الكثير من الموقوفين على ذمة قضايا جنائية، وكان آخرها ما أشارت إليه جمعية شباب البحرين لحقوق الانسان من تعرض أحد المواطنين السعوديين للتعذيب في البحرين .

وصرح نبيل رجب رئيس مركز البحرين لحقوق الانسان قائلاً: " إن السجناء والموقوفين على ذمة قضايا جنائية يعدون بشراً مثلنا لهم كافة الحقوق التي يتمتع بها البشر ويجب أن يعاملوا على هذا الأساس، وان الإساءة لهم أو تعذيبهم جريمة إنسانية يعاقب عليها القانون الأمر الذي يستوجب العمل على ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم للعدالة" وأضاف رجب: " وإن كانت هناك غفلة للمؤسسات الحقوقية عن هؤلاء الضحايا في الفترة السابقة ، إلا أن ذلك الوضع يجب أن لا يستمر طويلاً. وسيأخذ مركز البحرين لحقوق الانسان على عاتقه رصد حالات التعذيب التي يتعرض لها الموقوفون على ذمة قضايا جنائية وسيعمل على فضح مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم للعدالة.

البحرين دولة طرف في ثلاث معاهدات تحرم

مركز البحرين لحقوق الانسان

لتلافي المحاكمات بالتورط في جرائم ضد الإنسانية: تغيب وتدوير مسئولي التعذيب في الأجهزة الأمنية

2 يناير 2010م



تشير التقارير الى قيام السلطات البحرينية بعملية إخفاء وتدوير ضباط ومسئولي التعذيب في الأجهزة الأمنية بعد توارد أخبار عن ورود أسماءهم لدى مؤسسات دولية تهدف لمقاضاتهم بجرائم ضد الإنسانية بسبب تورطهم في قضايا تعذيب للنشطاء والمعتقلين في الفترة السابقة. ومنذ تولي الشيخ حمد بن عيسى الخليفة مقاليد الحكم في 6 مارس 1999م، فقد قامت السلطات بعملية نقل وتدوير للعديد من الشخصيات التي دار حولها الحديث بتورطها في قضايا تعذيب لمعتقلي الإحتجاجات الشعبية في الفترة السابقة وحتى اللحظة. فمنهم من تم تحويلهم لمستشاري أمن، ومنهم من تم إحالتهم للتقاعد لبدأ ممارسة العمل في التجارة من أموال تم ابتزازها من الضحايا وأهاليهم أثناء ممارسة عمله السابق في الأجهزة الأمنية، ومنهم من تم تحويله للقطاع الخاص، ومنهم من اختفى نهائياً من التواجد في أي من المؤسسات الرسمية في البلاد.

تشير في هذه الوثيقة الى مسئولين في جهازين محددتين، هما مكتب التحقيقات (إدارة المباحث والأدلة الجنائية) وجهاز الأمن الوطني (أمن الدولة سابقاً) كانوا على علم مباشر وشهدوا بل قاد بعضهم ومارس البعض الآخر تعذيب وانتهاكات حقوق المعتقلين من نشطاء سياسيين ومدافعين حقوق إنسان طوال فترة عمله فيهما.

ممن عرف بتدوير مواقعهم من المعذبين

1) خالد محمد الوزان:

هو الرئيس السابق لمركز شرطة الحد برتبة مقدم وهو أحد أعضاء اللجنة المشرفة على التحقيق في أحداث التسعينيات والمشرف على التعذيب بمركز الخميس. وفي هذا الأسبوع، وتحديدًا في 27 يناير الحالي صدر قرار رئيس الوزراء رقم 6 للعام 2010م بنقله لأحد إدارات وزير الداخلية في موقع مدير، لم يتم تحديدها لحد الآن [1]. تجدر الإشارة الى أن القرار احتوى على أسماء ضباط متورطة في المعاملة غير الإنسانية سوف يتم التطرق لها مستقبلاً. بمعية عادل فيلفل وخالد المعاودة، كان الوزان يشارك بنفسه في المداهمات على المنازل في أوقات الفجر لإعتقال المطلوبين للتحقيق، وكان يشارك ما يقوم به طاقم اقتحام المنازل من ترهيب أهلها وتخريب وعبث بالمحتويات الخاصة. تؤكد التقارير على قيامه شخصياً بممارسة التعذيب، سواء كان في مركز الخميس أو في التحقيقات الجنائية أو في القلعة (مركز وقيادة جهاز أمن الدولة السيء الصيت). ومما يتم تواتره قيامه بالإعتداء الجنسي على

قرار رئيس الوزراء (رقم 36 للعام 2007م) بترقية العربي لموقع مدير في وزارة الداخلية بتاريخ 30 يونيو 2007م وقد أشرف على القضايا "الأمنية" التي تمر عبر مكتب التحقيقات منذ ذلك الحين [3]. وتشير شهادات بعض الضحايا الى دور العربي في إرغامهم على الاعتراف وهم في وضعهم المزري حينما يجلبون له في أوقات الفجر أو العود بهم لغرف التعذيب التي كانت بالقرب من مكتبه في التحقيقات الجنائية بالعدلية لم تكن هوية العربي معروفة حينها، إلا بعد ظهور بعض صورته باللباس المدني في الجرائد المحلية عند توليه قيادة فريق كرة اليد منذ العام 2001م ولاحقاً فريق كرة القدم للنادي الأهلي البحريني [4] كما برز في إدارة نفس النادي من خلال موقعه كعضو إداري. وقد تمت الإشارة له إعلامياً في تقارير أحداث ليلة السنة الجديدة على شارع المعارض في العام 2002م وتحديدًا في تقرير لوكالة الأنباء الإعلامية بتاريخ 20 يناير 2003م عبر تصريح محامي المتهمين في تلك الأحداث الذين أقروا بالتعرض لسوء المعاملة لإرغامهم على الاعتراف حينما تمت الإشارة لوجود "ماسورة بلاستيكية" في مكتب يوسف العربي الذي كان مسؤولاً عن التحقيق معهم في ذلك الحين.

3) بسام محمد خميس المعراج



الرائد بسام المعراج هو المدير الحالي لإدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية وهو الإسم الجديد لوحدة مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي كان يرأسها منذ انشئت

الشهيد سعيد الإسكافي ذي السبعة عشر ربيعاً الذي أعتقل من منزله في قرية السنايس ليعود جثة هامة لأهله في 8 يوليو 1995م في غضون أسبوع من اعتقاله وتعذيبه حتى فارق الحياة في مركز الخميس. كما تكرر ذكر اسمه متورطاً في تعذيب الشهيد نوح خليل نوح الذي لم يبلغ الثانية والعشرين عاماً ولاقى نفس المصير في 21 يوليو 1998م في أقل من سبعة أيام من اعتقاله في ذات المركز. وتشير الشهادات الى أن الوزان، ومن خلال موقع السابق في مركز الحد (قبل ترقبته هذا الأسبوع لمدير في الوزارة)، لا زال يمارس دوره السابق في تعذيب نشطاء ومعتقلي قرى عراد والدير وسماهيح بجزيرة المحرق لإرغامهم على الاعتراف على أنفسهم وعلى غيرهم وهو الذي يدير الهجمات والمداهمات على منازلهم في أوقات الفجر بمعاونة ساعده الأيمن النقيب عيسى سلطان السليطي.

2) يوسف حسن يوسف العربي:

فقد أشارت جريدة الوسط الأسبوع الماضي لمصادرها التي كشفت عن تعيين ضابط سابق بجهاز الأمن كمسئول أمن في شركة وطنية كبرى [2]. وقد دلت البحث عن أن الضابط المقصود في الخبر هو يوسف حسن يوسف



العربي وهو يعمل برتبة رائد بدائرة التحقيقات الجنائية التابع لوزارة الداخلية، والشركة المقصودة هي طيران الخليج. ولم يكن العربي معروفاً في العلن كأحد ضباط التحقيق، فقد كان مسؤولاً عن التحقيقات واستلال الاعترافات في المراحل الأخيرة بعد ما يتعرض المعتقل لوجبات التعذيب المختلفة على أيدي المعذبين برأى وسمع منه. وقد صدر

تدوير مسئولي التعذيب - تنمة ص 4

في العام 2001 وتتبع الإدارة العامة للتحقيقات الجنائية. وتشير التقارير أنه قبل انتقاله بشكل كلي للإدارة الحالية، كان ضمن فريق التحقيق مع معتقلي الأحداث السابقة في الألفية الجديدة. وكان يمثل فريقاً متكاملًا مع المعتدين فهد الفضالة وعيسى المجالي الذين لا زالوا يمارسان نفس أنوارهما من تعذيب وسوء معاملة للمعتقلين. وكان المعراج، حينها نقيباً في إدارة التحقيق، يلعب دور شبه نهائي في استلام المعتقل بعد أن تم تجريعه العذاب والمعاناة ويعمل على اعطاء الأوامر بضرب وتعذيب المعتقل وتهديده بتسليمه للمعتدين لجرعات أخرى من التعذيب أو بالإعتداء على شرف زوجته أو أمه أو أخته، أو أن يعترف بما يراد منه. وقد شهد، بمعية فهد الفضالة وضباط آخرين، الإعتداء على أحد النشطاء عندما تم تجريده من ثيابه وأدخل في دبره عصاة صلبة وهو مقيد من اليدين والرجلين.

(4) خالد عبدالله صقر المعاودة

مع المعتذب خالد الوزان، يعتبر خالد المعاودة ثنائياً المرافقين الأساسيين للجلاد عادل فليفل. فكان أحد أعضاء لجنة التعذيب الأمنية التي كونت في أحداث التسعينيات، ولازم كلا من عادل فليفل وخالد الوزان في كل ما يقومون به من مدهامات في الفجر والتفتن في تعذيب المعتقلين بدءاً من اعتقالهم وحتى ورودهم الحبس. وقد عرف عنه إطفاء أعقاب السجائر في أجساد المعتقلين والتنافس مع الوزان في تحقيق أكبر قدر من الأذى للضحايا والتلذذ أثناء القيام بذلك. تم نقل خالد المعاودة لإدارة البحث والمتابعة الأمنية في الإدارة العامة للهجرة والجوازات ومنحه وسام الشيخ عيسى من الدرجة الرابعة في يونيو 2001 ومن ثم ترقبته لرتبة عقيد [5]. ترأس اللجنة المختصة لإعادة الجنسية للمحرومين منها المعروفين محلياً بالبدون، وتشير التقارير لممارسة المعاودة التمييز الطائفي واستخدام سلطاته في إدارة البحث في الهجرة والجوازات للتضييق على بعض المقيمين والحق الأذى بهم بسبب خلفيتهم المذهبية [6] الأمر الذي تم ابرازه للإعلام وتسبب في تنحية المعاودة من موقعه في إدارة التحقيق والمتابعة الأمنية وتغييبه عن الواجهة. وقد ترأس تلك الإدارة خلفاً لخالد المعاودة المقدم غازي سنان.

(5) عبدالعزيز عطية الله الخليفة

ترأس لما عرف بـ"اللجنة الأمنية" وهي مكونة من عدد من ضباط الداخلية كانوا مسؤولين عن التحقيق مع معتقلي أحداث التسعينيات، بل كانوا يمارسون التعذيب والتفتن في إذاقة



Abdulaziz Attiyatali

الضحايا ألوان العذاب لا رغامهم على الإقرار، خصوصاً في أوقات الفجر. في 2 يونيو 1997 وبعد تكوين جهاز المحافظات، وهو جهاز رقابي مكون من مدنيين وعسكريين سابقين تابع لوزارة الداخلية، تم تعيين عبدالعزيز عطية الله أول محافظ للعاصمة في عهد الحاكم السابق [7] تم تجديد الموقع في عهد الحاكم الحالي في يونيو 2001.

بعد تكوين جهاز لما يعرف بـ"جهاز الأمن الوطني" - الاسم الجديد لجهاز أمن الدولة سيء الصيت- ارتقى عبدالعزيز عطية الله في 8 مايو 2002م ليكون أول رئيس لهذا الجهاز بدرجة وزير [8]. وبعد ازدياد المطالبات الشعبية بمحاكمته، وليتوارى عن الأنظار وابتعد عن المسائلة، تم تغيير موقعه في العام 2005م لينتقل من رئاسة جهاز الأمن الوطني لموقع مستشاراً لرئيس الوزراء للشؤون الأمنية برتبة وزير أيضاً [9]. قبل موقعه الأخير تم تكريم عبدالعزيز عطية الله من خلال منحه عدة أوسمة شملت وسام الرافدين من الدرجة الرابعة في العام 1983م، وسام البحرين من الدرجة الخامسة في 1986م وسام الشيخ عيسى بن سلمان من الدرجة الثانية في العام 2000م، كما تم ترقبته من رتبة مقدم لرتبة عقيد في العام 1988م.

(6) عادل جاسم محمد فليفل



Adel Jassim Fleifel

يعتبر العقيد عادل فليفل من أكثر من ورد اسمه في شهادات الضحايا من معتقلين وعوائلهم وأصدقائهم، ومن تم نفيهم من البحرين في الفترة من 1980م وحتى 1997م، حيث

لم يكف بقيادة المدهامات على البيوت في أوقات الفجر، والتحقيق مع المعتقلين، بل يساهم بنفسه في ضربهم وسب معتقداتهم والإشراف على تعذيبهم بشكل مباشر (عادة ما يكون في مكتبه في مقر أمن الدولة). ومن ضمن ما عرف عن فليفل- الساعد الأيمن للمعتذب البريطاني المعروف أيان هندرسون وعضو اللجنة المشرفة على التحقيق والتعذيب في أحداث التسعينيات- التعذيب النفسي للضحايا إما تهديدهم بالإعتداء على شرف نساءهم، أو التمتع بالنظر لهم والإبتسام في وجوههم أثناء قيام أحد أفراد طاقم التعذيب لديه بالإعتداء الجنسي (اللواط) للمعتقلين وهم مقيدون بالأصفاد. ومن غير المعروف ما إذا كان متورطاً بنفسه في أعمال اللواط بالضحايا. وقد نقلت شهادات ضحايا التعذيب استخدامه لأساليب أخرى مباشرة للتعذيب بما في ذلك الصدمات الكهربائية، وسحب اظافر واستعمال قضيب معدني ساخن أثناء التحقيق. بعد حالته للتقاعد في العام 2002م

وبسبب ضغوطات واحتجاجات محلية، هرب فليفل لإستراليا بعد ما نشر عن تورطه في قضايا مالية ومديونيات تصل الى 24 مليون دينار بحريني (36 مليون دولار) [10]، حيث انهك هناك في المتاجرة والإستثمار في العقار مكوناً ثروة تزيد على 48 مليون دولار تم بناءها من استغلال فليفل للسلطة والبتزازه المعتقلين وأهاليهم ورجال أعمال [11]. وبعد ان ارتفعت الأصوات لمحاكمته خصوصاً في أستراليا محل إقامة فليفل، اصدر الحاكم الحالي مرسوم رقم 56 للعام 2002م وذلك لحمايته وحماية بقية الجلادين والمعتدين والمتورطين في جرائم التعذيب من المثول أمام القضاء أو أي نوع من المحاكمة، وهو ما أعطى فليفل الضمانات للرجوع للبحرين [12].

تشير المعلومات بأن العقيد فليفل يتمتع بعلاقات وثيقة مع رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان كما ان الحاكم الحالي- الشيخ حمد بن عيسى- قد منحه بعد سنة من مجيئه للحكم- أي في مارس من العام 2000م - وسام الشيخ عيسى بن سلمان من الدرجة الثالثة تكريماً لجهوده وعطاءه في الفترة الماضية. وفيما تؤكد التقارير قيام فليفل بجراحة تجميل من البلاستيك على وجهه في بيفرلي هيلز في نهاية التسعينيات، يقيم حالياً في البحرين تحت الحراسة والحماية بينما انضم لجمعية سياسية هي جمعية الصف الإسلامي ينشط فيها تحت عنوان المستشار القانوني. وقد مضى الجلاد عادل فليفل أكثر من ذلك حينما نشر في الجرائد المحلية عن توجهه للترشح في الانتخابات النيابية القادمة في نهاية هذا العام. [13]

(7) فاروق سلمان جاسم المعاودة

منذ 1 سبتمبر 2001م كان العميد فاروق المعاودة مديراً في الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية (مكتب التحقيقات في العدلية) حتى تمت ترقبته لمنصب المدير العام لنفس الإدارة في 7 يونيو 2005م. وقد استمر في شغل المنصب الأخير حتى 1 يوليو 2007م حين تم ترقبته



Farooq Al-Maawda

لمرتبة لواء ثم وكيلاً لوزارة الداخلية من خلال المرسوم رقم 65 لسنة 2007م. وقد ترك المعاودة إدارة المباحث والتحقيقات لإدارة

التنمة صفحة 6

مسؤولو التعذيب تتمه ص 4،5



مؤقتة للعميد طارق بن دينة- نائب الأمن العام للعمليات والتدريب بوزارة الداخلية قبل أن يتولى إدارتها العميد عيسى المسلم في 2009م.

تجدر الإشارة الى أن ما يعرف بمكتب التحقيقات أو الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية هو مركز التعذيب الرئيسي بعد غياب الدور الأمني للقلعة مركز ما يعرف بجهاز الأمن الوطني، حيث تدار وتمارس في أروقتها أشيع الممارسات من انتهاكات حقوق الإنسان للمعتقلين. وقد حدثت، ولا زالت تمارس، في مكتب التحقيقات الجنائية أغلب الانتهاكات والتجاوزات منذ أن غاب جهاز أمن الدولة خلف الستار منذ بداية الألفية وحتى كتابة هذا التقرير، حيث تستعمل صنوف أنواع التعذيب وتجربيع الألم الجسدي والنفسي للمعتقلين لإرغامهم قسراً على الاعتراف على أنفسهم وعلى غيرهم. ومن هنا تبرز المسؤولية الأخلاقية والإدارية لمكتب التحقيقات ومن يتولى مسؤوليته، ناهيك عن الدور الذي مارسه فاروق في عضوية اللجنة الأمنية في التسعينيات التي كان يترأسها عبدالعزيز عطية الله في الحاق الأذى ومشاهدة وممارسة التعذيب على معتقلي تلك الأحداث حينها.

وقد قامت السلطات بتكريم فاروق المعاودة بالعديد من الأوسمة تقديراً لجهوده في المناصب المختلفة التي تولاها خصوصاً في الإدارة العامة للمباحث (التحقيقات) نشير الى بعضها: وسام الشيخ عيسى من الدرجة الثالثة، نوط عهد الشيخ عيسى من الدرجة الأولى، نوط الأمن لتقدير الخدمة من الدرجة الأولى، نوط الأمن للخدمة الممتازة من الدرجة الأولى، نوط الأمن للعمل المميز من الدرجة الأولى، وسام البحرين من الدرجة الثانية، وسام البحرين من الدرجة الخامسة، وسام تقدير الخدمة العسكرية من الدرجة الأولى إضافة لنوط الأمن للخدمة الطويلة.

تتمه الجزء الثاني في العدد القادم

لجنة حماية الصحفيين الأمريكية

الاعتداءات على الصحافة في العام 2009: البحرين

السلطات تحجب المواقع الإلكترونية التي تنتقد الحكومة والملك والإسلام

الشيعية المحرومة في البلاد منذ عقود طويلة، قاد حمد بن عيسى إصلاحات بارزة في عام 2001 تضمنت إطلاق سراح سجناء سياسيين وعودة منفيين وصياغة دستور جديد أحيا البرلمان بعد ثلاثة عقود من السبات. وبعد إصلاحات عام 2001، عادت الحياة إلى وسائل الإعلام البحرينية وأخذت خمس صحف ناطقة بالعربية والثنتين بالإنجليزية تتناول مواضيع حساسة كحقوق الإنسان والفساد والتمييز ضد المواطنين الشيعة. وسعيًا لمواجهة ظهور وسائل الإعلام الإخبارية الناقدة، تبنت الحكومة أدوات تشريعية لكتم المحتوى.

واصلت الوكالات الحكومية، بالرغم من الضمانات الدستورية لحرية الصحافة، تطبيق قانون الصحافة والمطبوعات الصارم والصادر عام 2002، وهو يفرض أحكاماً بالسجن لمدد تصل إلى خمس سنوات على خلفية نشر مواد تعتبر مهينة للإسلام أو الملك أو أنها تقوض أمن الدولة أو النظام الملكي. وقد اقترح مجلس الشورى المُعين في مناسبتين - كان آخرها في عام 2008 - إدخال تعديلات على قانون الصحافة بغية تخفيف أقسى ما يرد فيه من أحكام، بيد أن مجلس النواب المنتخب والخاضع لسيطرة العناصر المحافظة كان يرفض التعديلات المقترحة في كل مرة.

كما لجأ مسؤولون حكوميون إلى التقدم بشكاوى جنائية مُسيئة بحق صحفيين أعدا تحقيقات صحفية حول فساد عام مزعوم. وفي كل قضية، بدت الحكومة عازمة على مضايقة الصحفيين من خلال استدعائهما مراراً وتكراراً للمثول أمام المحكمة أكثر منها على حبسهما.

أدينَت مريم الشروقي، مراسلة صحيفة "الوسط" المستقلة، في أيلول/ سبتمبر بتهمة الإهانة على خلفية مادة نشرتها في عام 2008 زعمت فيها وجود تمييز ديني في سياسات التوظيف لدى ديوان الخدمة المدنية. وعلى إثر تلك المقالة، تقدم الديوان بشكاوى جنائية بحق الصحفية متهمًا إياها بالإهانة وكذلك بالتلفيق والتشهير وهما تهمةتان أكثر جسامة من تلك الأولى. وفي نهاية المطاف، نقضت المحكمة الجنائية العليا التهم الأكثر جسامة وأمرت مريم الشروقي بدفع غرامة مقدارها 50 ديناراً (133 دولاراً أمريكياً). كما أمرت المحكمة صحيفة "الوسط" بنشر موجز الحكم في المكان نفسه حيث نُشرت المادة الأصلية. وفي أواخر عام 2009 كان استئناف القضية لا يزال قيد النظر.

كما استدعت لميس ضيف، وهي إحدى كتاب الأعمدة في صحيفة "الوقت" اليومية الخاصة، للمثول أمام المحكمة بتهمة إهانة القضاء في سلسلة مقالات نشرت في شهر شباط/ فبراير وحملت عنوان "ملف العار الكبير". وقد تناولت المقالات بالتفصيل التحيز المزعوم ضد المرأة في محاكم الأسرة، وعكست إحدى الإصلاحات السياسية لعام 2001 والتي لم تتحقق. وقد تقدم المجلس الأعلى للقضاء، وهو أعلى هيئة إدارية في السلطة القضائية، بشكاوى جنائية بحق لميس ضيف بعد أن رفضت مطلب مسؤول قضائي بكتابة اعتذار ومقالة تشيد بالنظام القضائي. وقد علقت القضية في أيلول/ سبتمبر ولكنها قد تُبعث من جديد في أي وقت.

أرقام مهمة

أمرت وزارة الإعلام في شهر أيلول/ سبتمبر بحجب 1,040 موقعاً إلكترونياً على شبكة الإنترنت.

قطعت البحرين خطوات كبيرة على صعيد تحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان منذ الإصلاحات السياسية التي تم سنّها في عام 2001، ولا سيما فيما يتعلق بالاعتراض العام وحل نظام محاكم أمن الدولة الجائر. ولكن ثمة بعض الإصلاحات التي لم تتحقق بعدً بالكامل ومنها رفع مستوى التمثيل السياسي للأغلبية الشيعية المهمشة وضمان مكانة أكثر إنصافاً للمرأة في محاكم الأسرة. ولكن شهد مناخ حرية الصحافة، الذي تحسّن مع إنشاء سبع صحف مستقلة في أعقاب إصلاحات عام 2001، تدهوراً تدريجياً على مدار السنوات القليلة الماضية. وقد تسارعت وتيرة هذا الانحدار في عام 2009 حيث حجبت الحكومة أكثر من 1,000 موقع إلكتروني ولجأت إلى رفع الشكاوى المسيئة أمام المحاكم ضد الصحفيين الناقدين.

أصدرت وزيرة الإعلام والثقافة الشيخة مي بنت محمد آل خليفة في شهر كانون الثاني/ يناير أمراً يفرض على مزودي خدمة الإنترنت حجب المواقع الإلكترونية التي تقرر الوزارة بأنها مهينة. ورغم الاحتجاجات التي أطلقتها مجموعات عديدة مدافعة عن حرية الصحافة بما فيها لجنة حماية الصحفيين، قامت الحكومة بحجب عشرات المواقع إبان الأشهر الثمانية الأولى من عام 2009. وقد تصاعدت وتيرة الجهود الرقابية في شهر أيلول/ سبتمبر حينما أمرت وزارة الإعلام هيئة تنظيم الاتصالات، وهي الهيئة الحكومية المنظمة لخدمة الإنترنت، بحجب 1,040 موقعاً إضافياً، حسبما أفاد مركز البحرين لحقوق الإنسان. ورغم زعم الحكومة بأن حملتها تستهدف المواد الإباحية، إلا إن بحث لجنة حماية الصحفيين يظهر أن الحجب قد طال مدونات صحفية ومواقع إخبارية ومنديات للحوار ومواقع مخصصة لحقوق الإنسان. وقد ظهرت على شاشات مستخدمي الإنترنت الذين حاولوا الوصول إلى تلك الصفحات رسالة نصها: "هذا الموقع مغلق لمخالفته الأنظمة والقوانين في مملكة البحرين". تمتلك البحرين واحدة من أعلى نسب الإتصال بشبكة الإنترنت بين سكانها مقارنة ببلدان المنطقة حيث إن ثلث سكانها يستخدمون الإنترنت. وكانت البحرين، وفقاً لمركز البحرين لحقوق الإنسان، تستضيف مئات المواقع الإلكترونية من بينها 200 مدونة تقريباً ركز الكثير منها على القضايا السياسية والاجتماعية، ومعظمها مجهول المؤلف. كما تقوم البحرين بترشيح محتوى المواقع المنتقدة للحكومة والعائلة الحاكمة والإسلام، وفقاً لما توصلت إليه دراسة نشرتها في آب/ أغسطس 2009 مبادرة الشبكة المفتوحة، وهي شراكة أكاديمية تعنى بدراسة الرقابة على شبكة الإنترنت.

يعكس الانفصام على شبكة الإنترنت تطور البلاد السياسي على مدى العقد الماضي: خطوات نحو الإصلاح والشفافية تتبعها خطوات إلى الوراء باتجاه القمع. اعتلى حمد بن عيسى آل خليفة السلطة كأمر للبلاد بدلاً من أبيه الأكثر تحفظاً في عام 1999 وأعلن نفسه ملكاً في عام 2002. وكاستجابة للمطالب التي نادى بها الغالبية

ماذا بقي من مشروعكم السياسي أيها الفاشلون؟

ناخذ ما جاء في التقرير بعين الاعتبار"، وليعلم النظم وازلامه ان البحرينيين لن يناموا على ضميم، ولن يسكتوا عن حقوقهم يوماً، مهما ارتكب المحتلون من جرائم. فلن يفعلوا أكثر مما فعلوه من قتل وسجن وتعذيب ونهب ومصادرة اموال وارض وسواحل. فبعد ان مارسوا الاياداة بحق اهل البحرين ما الجريمة الاكبر التي سيرتكبوها؟

لقد انتهى مشروع التخريب الخليفي الذي فرضه الطاغية على البلاد بالقوة فقد اكتشف الرأي العام في الداخل والخارج انه نظام يصادر الحريات (وهذا ما اكده تقرير فريدم هاوس) وينتهك حقوق الانسان بممارسة ايشع هذه الانتهاكات، وهو التعذيب. هذان هو الجانبان الاساسيان في اي مشروع سياسي اصلاحي، فما الذي بقي في هذا المشروع من ايجابيات يستطيع الخليفيون التباهي به؟ ان نظاما يصادر الحريات وينتهك حقوق الانسان ويمارس التعذيب كسياسة منهجية ثابتة يفقد مبررات وجوده، ولا يستحق البقاء. وان نظاما يقوم اساسا على عقليّة "الفتح" اي الاحتلال، لا يمكن ان يكون شرعيا. انه نظام لم يعد يخجل من تكرار كلمة "الفتح" التي ترادف "الاحتلال" بل يطلقها على مؤسساته وشوراعه ومساجده، فتعسالة وتبت اليد التي يمدّها للآخرين لخداعهم في الوقت الذي يغرز بيده الاخرى طعناته في ظهورهم. لقد وقع نظام الاحتلال الخليفي ضحية تذاكيه على الشعب، وهي سياسة لم تنفع الطغاة السابقين الذين اسقطتهم ارادات الشعوب. لقد انتصر شعب البحرين، بدماء شهدائه وتضحيات سجنائه ونشاط ابناءه، على المشروع التخريبي، بنجاحه في كشف حقيقته وتعريضه امام الآخرين. فشكرا لجميع الذين ساهموا في ذلك، وبارك لهم هذه الخطوة المباركة التي ستكون السمامر الاقوى في نعش النظام الخليفي المتداعي، و الخطوة الكبرى على طريق الخلاص من الاحتلال والنهب والقمع والتعذيب. على الله نتوكل، وبه نستعين، ونحن نشق الطريق الى الامام بهدف نيل رضا الله سبحانه، وتحرير شعبنا من هذا الكابوس الجائم على صدور البحرينيين الاصليين (شيعة وسنة)، فهو المستعان، وهو نعم المولى ونعم الوكيل.

من ذلك ان هذه الطغمة التي مزقت اجساد شبابنا لا ترعوي ابداء، ولم تبد أي استعداد للترجع عن سياساتها الاجرامية خصوصا في ما يتعلق بالتعذيب. فقد خرج مسؤولوها لينكروا وجود التعذيب برغم وجود الادلة الدامغة على ذلك في تقرير منظمة هيومن رايتس ووج، وبرغم ما يزال ظاهرا على اجساد الضحايا من آثار. انهم قوم لا يخجلون، ولا يمكن ان يرعوا يوماً عن غيهم واجرامهم. ألم يصدر طاغيتهم قانونه الاجرامي الذي يحمي مرتكبي جرائم التعذيب؟ ألم يصير عليه برغم توصيات لجنة قانون مكافحة التعذيب التابعة للامم المتحدة؟ بل يتصرفون عكس ذلك. فقد منحوا المعتدين ترقية كبيرة، ابتداء بهندرسون وفيلفيل، وانتهاء بعيد العزيز عطية الله آل خليفة، والمعذب المقبور، عبد الرحمن بن صقر آل خليفة.

التقرير الدولي أكد ان التعذيب مرس بحق البحرينيين في ثلاثة مراكز: مركز التحقيقات في العدلية وسجن الحوض الجاف، وغرف التعذيب بمقر جهاز الامن الوطني بالمنامة. واكد التقرير عودة ممارسة التعذيب بشكل منهجي في 2007، عندما كان خليفة بن علي بن راشد، رئيسا لذلك الجهاز. وبدلا من معاقبته على اشرافه على التعذيب، تمت ترفيته الى منصب سفير لدى بريطانيا. وقد اشرف هذا المعذب على عمليات ارايبية ضد عناصر المعارضة في لندن ارتكبت في الصيف الماضي، ويخطط لجرائم اخرى ضد البحرينيين. وهناك اهتمام خاص بملف هذا المعذب، سواء عندما كان رئيسا لجهاز التعذيب الوطني، ام بعد ان اصبح سفيراً. التقرير ذكر كذلك اسما خمسة معتدين وهم: . ويستحيل ان يقبل نظام الاحتلال الخليفي بمحاكمة هؤلاء المجرمين، ولكن لا يستبعد ان يعيد تدويرهم في المناصب، او احالة بعضهم على التقاعد، بهدف تخفيف الضغط الدولي الذي يتوقع تصاعده بعد انكشاف حقيقة هذا النظام وجرائمه. وزير خارجية الاحتلال الخليفي ما يزال يعتقد بإمكان تجاوز تبعات التقرير ببعض التصريحات المائعة مثل "سوف

ارتكبت كل الموبقات بحق البحرينيين، فماذا أجادكم ذلك؟ قتلتم رجالنا وعذبتم شبابنا واعتديتم على نساننا، ونهبتم خيرات بلادنا، ووضعتم أيديكم على اراضينا، فماذا حققتم؟ كنتم تعتقدون ان اعلامكم التضليلي الكاذب سوف يغطي سواعتكم، فما هو باس كيويسكم، وفاضل كفضلكم، فما أنتم فاعلون؟ عشرة اعوام من الجحيم، وما أشده من عذاب! كان ذلك العقد مرا كالعقم، أسود كالحا، ثقيل كالجبل، ندعو الله ان ينتهي عهدكم بانتهائه ليحيا الناس وتسلم البلاد وبأمن الخائفون. يموت الكثيرون عندما ينامون وفي الغرفة غاز اول اوكسيد الكربون، بلا طعم ولا رائحة، فهو موت بطيء ولكنه محتوم، لا يفلت منه الا من فتح لنفسه نافذة هواء يستنشق منها النسيم العليل، وهو ما لم تفعلوه. ظننتم ان الكذب والدجل والنفاق سوف تحول دون نفاذ سنن الله وقوانينه، وفاتكم ان الطغاة هم الذين يرحلون، ويبقى الناس الطيبون مهما كانت بساطتهم وسذاجتهم. ولغتم في الدماء حتى سالت رخيصة دافنة، ابتداء بدماء الشهيد نوح، مروراً بمحمد جمعة الشاخوري ومهدي عبد الرحمن وعباس الشاخوري وعلي جاسم وأخيرا موسى ملا خليل. تموت اجساد هؤلاء ولا تموت ارواحهم، ولا تجف دماؤهم الطاهرة. فما هي أنشأوهم تطاردكم من تحت القبور، وارواحهم تدعو عليكم غاضبة من اجل الحق، وذكرهم يتبارك به ذوو الضمائر الحية والايامن الراسخ. لقد أظهرتم من الاستكبار ما لم يبد من أسلافكم، ومن العنت والاستبداد ما لم يفعله من سبقكم، ومن الاجرام ما لا يضاهيه مجرمكم السابقون.

وما هو العالم يصحو مجددا على حقيقتكم، فبعد عقد من الدعاية الفارغة المدعومة بأموال الشعب المنهوبة، بدأت حقيقة نظامكم تظهر للرأي العام، في الداخل والخارج. فلم تعودوا في نظر العالم "مملكة دستورية تضاهي اعرق الممالك الدستورية في العالم" بل اصبحتم، حسب ما جاء في التقرير السنوي لمؤسسة "فريدم هاوس" الاخير "دولة لا تتوفر فيها الحرية". وكانت هذه المؤسسة قد صدقت بعض دعاواكم سابقا واعتبرتكم انذاك "دولة تتوفر على حرية جزئية"، ولكنها ادركت الحقيقة واكدت حالة الاستبداد والقمع التي فرضتموها على البحرين واهلها. وهكذا فقد سقطت مقولاتكم حول "الديمقراطية" وترجع نظامكم، في نظر الآخرين، الى المستوى الهابط الذي كان عليه في الحقبة السوداء. وبالامس أصدرت منظمة هيومن رايتس ووج تقريرها الشامل والدامغ الذي يؤكد، بدون أدنى شك او ريب، عودتكم الى طبعكم اللئيم بممارسة التعذيب ضد أبناء البحرين المظلومين. لم نصدق يوماً انكم قادرين على تغيير طابعكم، وكنا ندرك ان ما نراه من تغير انما هو تطبع لا يديم، فكما يقال "الطبع يغلب الطبع"، فما دمتم حاقدين ضد هذا الشعب، فلن تترددوا في ايذائه، فانتم تتلذذون بذلك، وتشعرون بالأذى عندما ترون عليه آثار العافية. فلتعلموا يا أهل البحرين ان هؤلاء الخليفيين أعداء لآل ما هو بحراني أصيل (سواء كان شيعيا ام سنيا)، ولذلك "ان تمسككم حسنة تسؤهم، وان تصبكم سيئة يفرحوا بها، وان تصبروا وتنفقوا لا يضركم كيدهم شيئا". والأخطر

فلترفع دعاوى لدى المحاكم بخصوص التعذيب



حناً الأستاذ المشيم ضحايا التعذيب والمتضررين إلى تقديم شكاوى لدى المحاكم مؤكدا أن ذلك أمر مهم للتوثيق وإلقاء الحجة على النظام الحاكم في حال عدم التجاوب مع القضايا المرفوعة ومحاسبة المنتهكين تمهيدا لرفع شكاوى ضد أولئك الجلادين لدى المحاكم الدولية المختصة في هذا المجال بعد استنفاد كافة الوسائل الداخلية المتاحة والمطالبة بمحاكمة الجلادين

ومنتهكي حقوق الإنسان وفقا للقوانين المحلية. وأضاف: (هناك العديد من الحالات التي تعرّضت للتعذيب – في فترات متلاحقة خصوصا ما قبل التسعينات وخلالها وما بعدها. ولا يزال عدداً منها يحمل عاهات نتيجة ذلك). جاء ذلك في خطبته بجامع الإمام الصادق عليه السلام في منطقة القفول بالعاصمة المنامة والتي تولي فيها التعليق على موقف وتصريحات وزارة الداخلية المتعلقة بتقرير " التعذيب يُبعث من جديد .. إحياء سياسة الإكراه الجسماني أثناء الاستجواب في البحرين " والذي أصدرته منظمة مراقبة حقوق الإنسان الشهيرة . HUMAN RIGHTS WATCH وعلق المشيم على ردّة الفعل بشكل عام لدى الشعب وبالخصوص تعاطي المعارضة مع التقرير الحقوقي الأخير محذرا من أن يقود ذلك إلى تميع التقرير كما تم تميع تقرير البندر الذي كشف عن مؤامرة منظمة يقودها الديوان الملكي وذلك لقتل ما ورد فيه من حقائق ورأى أن ردّة الفعل دون المستوى المطلوب والمتوقع تجاه تقرير يعتبر إنجازا تاريخيا مهما.

فصل جديد من المواجهة - تنمة ص 1

المجاهد السائر على درب الانبياء

سليل الرسالة والاصياء
عليك السلام فانت الشهيد
تعشقت درب الامام الحسين
سلام عليك ابيانا عنيد
بمقعد صدق مع الشاهدين
بجنة خلد وعيش مديد
تفيض عطاء وتابي الجمود
وحاشى لمتلك عيش العبيد
وترفض للشعب عيش الخضوع
ومصداق عز ومجد تليد
وتهزأ من كل قن ذليل
بايمان حر وعزم شديد
وايمان قلبك امضى سلاح
تعبد للشعب عهدا جديد
وصرخته ضد حكم مهين
بعزمك يولد مجد تليد
فايقظ روحا وقلبا لديك
فلذ العنا واستطاب النشيد
تضمك روحا وفكرا اوال
هم الراحلون وانت الشهيد

اخي انت يا وارث الانبياء
ويا من يعانقه الاولياء
أخي انت يا صفوة المؤمنين
وخطك يحيي خطى المرسلين
اخي انت تحيا مع الخالدين
تعانق أهل الابا الصادقين
أخي انت رمز الابا والصمود
فإنك فخر لهذا الوجود
اخي انت تأبى حياة الخنوع
بجنبيك روح الدعا والخشوع
أخي انت تستسخر المستحيل
تشق الصفوف كسيف صقيل
اخي في حياتك سفر الكفاح
تقدم ولا تلتفت للجراح
اخي انت بسمة شعب امين
وانت الحديد الذي لا يلين
اخي جلجل القيد في معصميك
ومعزوفة الحق في مقلتيك
اخي انك اليوم رمز النضال
فأنت المفدى وعز الرجال

الجرائم ضد الانسانية وفي مقدمتها التعذيب. وزادت محنة النظام عندما صدر تقرير منظمة حماية الصحافيين الامريكية التي اكدت ان البحرين تصادر حرية التعبير وتنتكز بالاعلاميين. تلك الشهادة كانت ضربة موجعة اخرى اصابت الاحتلال الخليفي في مقتل، وأكدت مقولات المقاومة حول انعدام الحريات العامة في ظل الحكم الخليفي. ومن المؤكد ان الطاغية لن يلتزم بتوصيات المنظمات المذكورة، لانه يعتقد ان بإمكانه شراء المواقف والتشويش على الحقائق بشراء مواقف الاشخاص والمنظمات بالمال. ان حمد بن عيسى لن يأمر باعتقال الاشخاص الذين وردت اسماؤهم في تقرير منظمة هيومن رايتس ووج كمعذبين محترفين لاسباب عديدة من بينها: اولا ان هؤلاء المعذبين سوف يعترفون بانهم كانوا ينفذون الاوامر الصادرة اليهم من "جهات عليا" متصلة بقصر الحاكم ورموز العائلة الخليفية. ثانيا: انه يؤسس حكمه على القمع والاضطهاد وليس على اساس حكم القانون، وانه يتبادل مع المعذبين مصالح مشتركة، فهو يحمونه من غضب البحرينيين وهو يحميهم من طائلة القانون. ولكنه سوف يدفع اثمانا اكبر اذا تجاهل المطالب العادلة بمحاكمة هؤلاء المجرمين ومن سبقهم من المعذبين خصوصا ايان هندرسون وعادل فليفل وعبد العزيز عطية الله آل خليفة وسواهم.

ان محنة النظام سوف تزداد هذا العام بسبب اصرار الحاكم على اجراء انتخابات صورية لمجالسه التافهة. هذه المجالس لم توفر له الدعاية التي كان يبحث عنها لاضفاء الشرعية على حكمه. وقد قرر الطاغية هذا العام الامعان في قهر ابناء البحرين، وذلك بتشجيع المعذبين بخوض انتخاباته الصورية. وبهذا سوف يوفر فرصة اخرى للمقاومة البحرانية لتسعيد نضالها السلمي، بالاستمرار في فتح ملفات هؤلاء المعذبين، وتأكيد عدم احترامه للمؤسسات الدولية التي كررت المطالبة بمحاكمتهم، في اطار اتفاقية منع التعذيب التي وقعتها البحرين في 1997. وسوف يتحول مشروعه السياسي الى كارثة ضده، لانه سوف يؤكد الادعاءات التي سجلت ضده طوال السنوات السابقة. فمشهد شخص مثل عادل فليفل وهو يعلن ترشيح نفسه ويظهر نفسه كعضو منتخب في مجلس تشريعي سوف يفتح الجدل حول التعذيب وسوف يظل الحاكم نفسه مهتدا بالقضاء الدولي كداعم للتعذيب وممول له، بالإضافة الى جريمة اخرى اصبح الحديث عنها يتكرر على السنة نشطاء المقاومة البحرانية. فقد اصبح الطاغية متهما بابتداء اهل البحرين الاصليين من خلال عدد من الاجراءات: اولها التجنيس السياسي الذي يهدف لاستبدالهم بالاجانب من كل حذب وصوب. وثانيها استهداف البحرينيين في انماط معيشتهم، سواء بمنع توظيفهم او حرمانهم من السكن ام ابعادهم عن السواحل وحرمانهم من ممارسة مهنة الصيد التي ورثوها من اجدادهم. وهناك ارقام وحقائق حول هذه الامور جميعا من شأنها ان توفر أدلة دامغة ضد الحاكم شخصيا. فاذا ما بذل النشطاء شيئا من الجهد في هذه الجوانب فانهم سيكونون قادرين، بعون الله، على محاصرة رموز الاحتلال الخليفي داخليا وخارجيا. يضاف الى ذلك ان النشطاء قد بدأوا في اتخاذ اجراءات قانونية ضد واحد من أشبع المشرفين على جرائم التعذيب وهو خليفة بن علي بن راشد آل خليفة، السفير الخليفي في لندن، الذي كان وزير الامن الوطني الذي اتهمته منظمة هيومن رايتس ووج في تقريرها الاخير بارتكاب جرائم تعذيب ضد السجناء البحرينيين.

لقد بدأت مسيرة

التخلص من الاحتلال الخليفي باساليب سلمية متطورة ومتحضرة. وهي عملية لن تتوقف بعون الله لانها ضرورة يقتضيها منطق العدل والحرية، وتقربها دماء الشهداء التي اراقها الخليفيون بظلمهم وارهابهم. ولقد كان بإمكان الحاكم الطاغية تغيير مسار الامور عندما ورث الحكم عن ابيه في 1999 ولكنه أبى الا السير على خطى آباءه الذين مارسوا الاعتداء والظلم والقهر بحق ابناء البحرين على مدى عقود متواصلة. لقد وصل الاحتلال الخليفي الى آخر فصوله بعد ان استيقظ المارد البحراني على ايقاعات أنات المعتقلين و الشهداء والمعذبين. وأصر الا ان ينال حريته بعد عقود من التعرض للاستعباد والنهب والسلب على ايدي المحتل الخليفي الجائر. فلتنضافر الجهود على ارضية اسلامية ووطنية وانسانية ضد المحتل الغاشم، وسوف يكون النصر للمستضعفين والمظلومين والمحرورين

مشيعة: الحل لا يتحقق بالتهديد، بل بالتفاهم

* قال أمين حركة حق الأستاذ حسن المشيعة: من يخلق أسباب التوتر والإخلال بالأمن هم أنتم كعصابة، في معرض إتهامه للنظام وليس شعب البحرين وحل المشكلات لا يأتي عن طريق التهديد الأمني والقبضة الحديدية بل بالتفاهم والحوار الجاد، هناك عقلاء

يريدون مصلحة البلد الحقيقية فلتجلسوا معهم. أما هذه الوسائل فإنها لا تخلق إلا العنف المضاد، إذا لم تعالج هذه الأسباب فالوضع لا بد أن ينفجر في يوم من الأيام. نحن مطالبون باستخدام كافة الوسائل السلمة المتاحة والممكنة إعلامية وحقوقية وسياسية، فلنترك الخلاف والصراع البيئي فكلنا نتعرض للإبادة والجرائم. وأضاف "أصبح المعيار للترقية في الجهاز الأمني هو من يكون أكثر إجراما ضد الشعب كما حدث لخالد الوزان

